

نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة

A proposed model for evaluating the financial performance of economic
institutions

A sample of the active institutions in the industrial zone in M'sila

من إعداد:

طل م د. بوساق أمين جامعة المسيلة. benelbarmoussa2@gmail.com	د. بن البار موسى ¹ جامعة المسيلة. benelbarmoussa2@gmail.com
---	--

تاريخ القبول: 2018/12/26

تاريخ الاستلام: 2018/11/21

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مستوى الأداء المالي لعينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة من خلال نموذج مقترح يتضمن مجموعة من المؤشرات غير العددية والمستوحاة من مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات النسب المالية. ولتحقيق ذلك فقد تم تصميم استمارة محكمة وموجهة لمسؤولي المصالح المالية بالمؤسسات محل الدراسة والبالغ عددها 32 مؤسسة، وقد أسفرت نتائج فرضية الدراسة أن المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية محل الدراسة تحقق مستوى أداء مالي مقبول عند مستوى 0.05.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التوازن المالي، النسب المالية.

Abstract:

The objective of this paper is to evaluate the financial performance of a sample of institutions active in the industrial area in M'Sila through a proposed model that includes a set of non-numerical indicators derived from financial balance indicators and financial ratios indicators.

For achieve this, a survey was designed for financial department officials in the 32 institutions studied. The results of the study hypothesis that the institutions active in the industrial area under study achieved an acceptable financial performance at the level of 0.05.

Key words: Financial Performance, Financial Balance, Financial Ratios.

¹ د. بن البار موسى، benelbarmoussa2@gmail.com.

مقدمة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى أخذ مكان لها في السوق، وذلك من خلال تحسين أدائها في جميع عملياتها وفي كل وظائفها لبلوغ أهدافها، وتعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف التي تهتم بها المؤسسات، إذ تعتبر الوظيفة التي من خلالها تتعرف المؤسسة على مدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها. ولذلك فهي بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها المالي، حيث يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسة للمؤسسة حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة التي تساعد في معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية.

إلا أن الباحث عادة ما يواجه صعوبات في الحصول على البيانات والإحصاءات المالية من خلال عدم التجاوب، أو الرفض المطلق من قبل المصالح المالية بالمؤسسات التي تتحفظ كثيرا على الإفصاح على قوائمها المالية، ولهذا تم اقتراح نموذج لا يتغذى من البيانات المالية للمؤسسات، ولكن هو عبارة عن استمارة تم توزيعها على عينة من المؤسسات محل الدراسة التي نسعى إلى تقييم مستوى أدائها المالي، ولهذا جاءت إشكالية هذه الدراسة متضمنة لما يلي:

أولاً: الإشكالية

- ما مدى تحقيق المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة محل الدراسة لمستوى أداء مالي مقبول؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم اقتراح الفرضية التالية:

ثانياً: الفرضية

- تحقق المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة محل الدراسة مستوى أداء مالي مقبول عند مستوى 0.05%.

ثالثاً: أهداف الدراسة

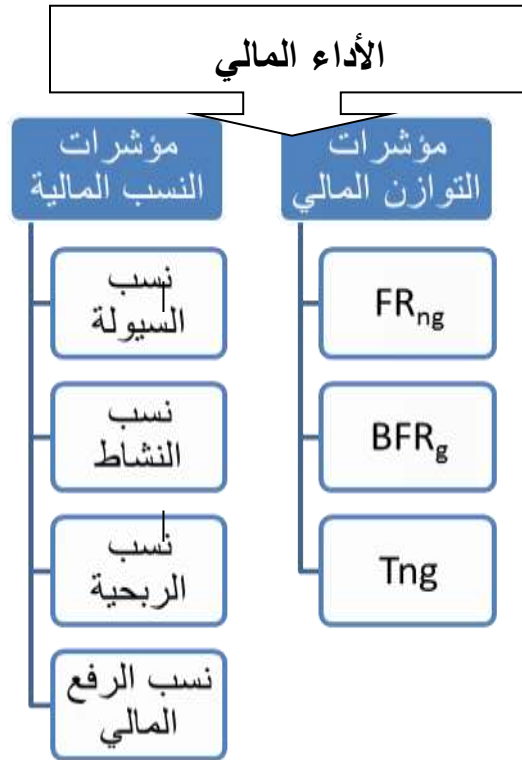
تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الأداء المالي للمؤسسات لعينة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة من خلال الاعتماد على أداة الاستبيان كنموذج مقترح.

رابعاً: منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي معتمدين على الاستمارة كأداة أساسية لجمع المعلومات، تم توزيعها على مجموعة من المؤسسات

الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة، ثم تحليل البيانات باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS الطبعة 22.

خامسا: أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

I- الإطار النظري للدراسة

1-1- مفهوم الأداء المالي وأهداف تقييمه

1-2- مؤشرات تقييم الأداء المالي.

II- الإطار التطبيقي للدراسة

1-2- منهجية وأدوات الدراسة .

2-2- اختبار فرضية الدراسة وتحليل نتائجها.

I- الإطار النظري للدراسة

سيتم تناول مفهوم الأداء المالي والأهداف من تقييمه بالإضافة إلى أهم المؤشرات المالية التي تم الاعتماد عليها في بناء أداة جمع المعلومات في هذه الدراسة.

1-1 - مفهوم الأداء المالي وأهداف تقييمه

1-1-1 - مفهوم الأداء المالي

توجد العديد من التعاريف التي تبين مفهوم الأداء المالي، وفيما يلي عرض لبعض تلك التعاريف التي تعد أكثر تعبيراً ودقة لهذا المصطلح:

يشير مفهوم الأداء المالي إلى " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء"¹.

كما يعرف الأداء المالي " بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال لمواردها ومصادرهما في استخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية وعلمية في بناء المؤشرات"².

ويمثل الأداء المالي "المفهوم الضيق لأداء المؤسسات الاقتصادية حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات الاقتصادية حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة الاقتصادية بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"³.

ومما سبق فإن مفهوم الأداء المالي يتضمن العناصر التالية⁴:

- تدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات.
- يشمل المدى القصير والمتوسط والطويل.
- عقلانية الاستخدام للموارد.
- تزويد المؤسسة بالاستثمارات الملائمة.
- تلبية حاجات وأهداف أصحاب المصالح.
- أداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات وكشف الثغرات وتداركها في الوقت المناسب.

1-1-2 - أهداف تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي يسمح بتحقيق العديد من الأهداف أهمها⁵:

- 1- تحقيق هدف بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية.
- 2- تحقيق هدف تحديد مواطن القوة المالية ونواحي القصور الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة بالمؤسسة الاقتصادية.
- 3- تحقيق هدف قدرة المؤسسة الاقتصادية على النمو والابتكار.
- 4- تحقيق هدف التأكد من مدى قيام المؤسسة الاقتصادية باستخدام الموارد المالية بأقصى فعالية ممكنة.
- 5- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية⁶.

2-1 مؤشرات تقييم الأداء المالي

وتنقسم مؤشرات تقييم الأداء المالي إلى:

- مؤشرات التوازن المالي.
- مؤشرات النسب المالية.

1-2-1 مؤشرات التوازن المالي:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة، من أهمها رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1-2-1-1 رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FR_{ng}):

FR_{ng} يتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة (R_D) والاستخدامات المستقرة (E_s).

$$FR_{ng} = R_D - E_s$$

ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض الإجمالي المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة)⁷.

2-1-2-1 احتياجات رأس المال العامل (BFR_g):

تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية (وهي الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية) وهذه الموارد تغطي بها مستلزمات أو احتياجات الدورة (وهي المخزونات والقيم القابلة

للتحصيل)، وبمقارنة قيمة العنصرين تحدد هل هذه المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية من غير الدورة أم لا؟⁸.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل؛⁹ ويحسب بالعلاقة التالية¹⁰:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياج الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$= (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم غير الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

الخزينة -3-1-2-1

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة¹¹.
تحسب الخزينة الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإحدى العلاقتين:¹²

$$\text{الخزينة} = \text{رأس مال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

شروط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي، يجب أن يتحقق ما يلي¹³:

* **الشرط الأول $FRng > 0$** : ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة.

* **الشرط الثاني $FRng > BFRg$** : أي أن يغطي $FRng$ الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة $FRng > 0$ بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات الدورة "دورة الاستغلال".

* **الشرط الثالث $Tng > 0$ (خزينة موجبة)**: ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في المساهمات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.

1-2-2-1 مؤشرات النسب المالية

تصنف النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

1-2-2-1 نسب السيولة Liquidity Ratios:

السيولة هي "مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وتعتبر السيولة عن مقدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود وللسيولة بعدان. الأول، يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقود، والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل إلى نقود"¹⁴.

ومن أهم نسب السيولة نذكر ما يلي¹⁵:

- ✓ **نسب السيولة العامة "نسبة التداول"** = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة
- ✓ **نسبة السيولة السريعة "نسبة التداول السريعة"** = (الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة
- ✓ **نسبة السيولة الجاهزة "نسبة النقدية"** = القيم الجاهزة ÷ الخصوم المتداولة

1-2-2-2-1 نسب النشاط:

تهتم نسب النشاط بقياس مدى فعالية المنشأة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها، وتتضمن المقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمارات في الأصول المختلفة، وقدرة المنشأة على تصريف البضاعة المشتراة بغرض البيع، كذلك مقدرة إدارة المنشأة على تحصيل الديون من العملاء¹⁶.

ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي¹⁷:

- ✓ **معدل دوران إجمالي الأصول** = رقم الأعمال "المبيعات" ÷ إجمالي الأصول
- ✓ **معدل دوران الأصول غير الجارية** = رقم الأعمال "المبيعات" ÷ الأصول غير الجارية
- ✓ **معدل دوران المخزون** = تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون
- ✓ **معدل دوران الحسابات المدينة "عدد التحصيلات من الزبائن"** = رقم الأعمال ÷ (العملاء + أوراق القبض)
- ✓ **متوسط فترة التحصيل** = معدل دوران الحسابات المدينة ÷ 365
- ✓ **معدل دوران الحسابات الدائنة "عدد دورات الموردين"** = المشتريات ÷ (الموردين + أوراق القبض)
- ✓ **فترة الدفع** = معدل دوران الحسابات الدائنة ÷ 365

1-2-2-2-1 نسب الربحية:

نسب الربحية، كما تدل عليه التسمية، تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المستثمرة، لذلك، فإن نسب الربحية يمكن اعتبارها النسب الأساسية والتي تمثل أقوى معيار في الحكم على الأداء الكلي للمنشأة، وكما تهم نسب الربحية الإدارة فإنها تهم أيضا المستثمرين أو الملاك والمقرضين من أصحاب القروض طويلة الأجل¹⁸. وفيما يلي أهم هذه النسب¹⁹:

✓ نسبة هامش الربح الإجمالي = النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال الصافي

✓ نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال الصافي

✓ نسبة العائد على حقوق الملكية "معدل العائد على حقوق المساهمين" = النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية

✓ معدل العائد على الاستثمار = النتيجة الصافية ÷ إجمالي الاستثمار

✓ نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

1-1-2-4- نسب الرفع المالي:

وتهتم هذه النسب بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بهيكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها²⁰.

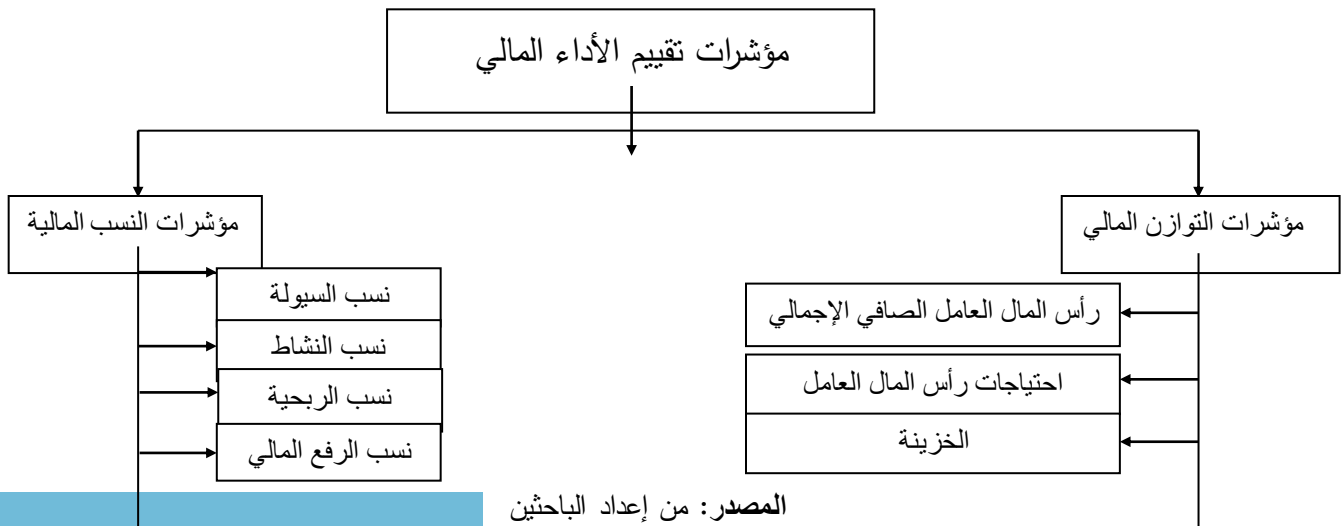
ومن أهم النسب المشكلة لها نجد:

✓ نسبة الاقتراض (نسبة الرافعة المالية) = مجموع القروض ÷ مجموع الأصول

✓ معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الضرائب والفوائد ÷ الفوائد

✓ نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون ÷ مجموع حقوق الملكية

الشكل رقم (03): مؤشرات تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الباحثين

الإطار التطبيقي للدراسة

2-1-1- منهجية وأدوات الدراسة

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية والأدوات التي استعين بها في جمع المعلومات، بالإضافة إلى التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، والأداة البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

2-1-1-2- منهج الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأولية من أجل بناء الخلفية النظرية للبحث، أما مصادر البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة الميدانية فتمثلت في الاستمارة.

2-1-2- أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستمارة من أجل جمع المعلومات من طرف أكبر عدد ممكن من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، وذلك وفق مايلي:

أولاً: تصميم الاستمارة

من أجل تصميم الاستمارة استعان الباحثان بالمعلومات الواردة في الجانب النظري وصياغتها على شكل عبارات تدرج ضمن أسئلة محددة بالإضافة إلى الاسترشاد ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

ثانياً: صدق الاستمارة

لقد قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد. وبناء على الملاحظات والتوجيهات التي أقرها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظمهم لتكون الاستمارة في صورتها النهائية.

ثالثاً: ثبات الاستمارة

حتى نتأكد من ثبات الاستبيان ومحاوره واختبار صلاحيته تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

الجدول رقم (06): ثبات الاستبيان

الرقم	المحور	معامل	معامل
-------	--------	-------	-------

الصدق	الثبات		
0.938	0.881	المؤشرات التي تقيس الأداء المالي مقارنة بالمنافسين	2

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

من خلال الجدول نجد أن معامل ألفا كرونباخ أكبر من الحد الأدنى (0.6)، مما يدل على ثبات أداة الدراسة، ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناها لمعالجة المشكلة المطروحة تمتاز بالثبات، وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

2-1-3- أساليب التحليل الإحصائي

لقد قمنا باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS22 لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وقد قمنا بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي: لعرض متوسطات متغيرات الدراسة.
- الإنحراف المعياري: لمعرفة درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.
- معامل الاختلاف: لإجراء المقارنة بين عبارات كل محور وترتيبها حسب أهميتها.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ: يستخدم هذا المعامل لمعرفة درجة ثبات أداة الدراسة .
- اختبار شبيرو ويلك: لمعرفة طبيعة توزيع بيانات الاستمارة ومدى معلمتها، ويستخدم عندما يكون حجم العينة أقل من 50
- اختبار ستودنت : والذي يستخدم لاختبار العينة الأحادية التي تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي.

2-1-4- التعريف بمجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة والتي بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالمنطقة الصناعية 102²¹ مؤسسة خلال 2017، حيث تم استهداف المصالح المالية للمؤسسات محل الدراسة من خلال توزيع استبانة واحدة لكل مؤسسة وتم استرجاع 32 استبانته من أصل 40.

2-2- اختبار فرضية الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

سنحاول في هذا المبحث اختبار فرضية الدراسة بمستوى ثقة 95% أي بمستوى دلالة 5%، وسيتم أولاً اختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من أجل تحديد الاختبار المناسب لها علماً أن فرضية

العدم تتضمن عدم إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي وذلك عندما تكون مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 0.05 في حين أن الفرضية البديلة تتضمن إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

2-2-1- اختبار فرضية الدراسة

تتضمن فرضية الدراسة ما يلي:

H_0 : لا تحقق المؤسسات محل الدراسة مستوى أداء مالي مقبول عند مستوى 0.05%.

H_1 : تحقق المؤسسات محل الدراسة مستوى أداء مالي مقبول عند مستوى 0.05%.

أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لهذا المحور الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الثانية

شبيرو ويلك		كولموغروف سميرونوف			MEANFP
Sig.	df	Statistic	Sig.	Df	
.434	32	.968	.105	32	.141

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

بما أن حجم العينة 32 فإن قيمة sig عند اختبار شبيرو ويلك هي 0.434 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ولهذا تم الاعتماد على اختبار ستيودنت.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار ستيودنت

Test Value = 3						MEANFP
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T	
Upper	Lower					
.6266	.2484	.43750	.000	31	4.719	

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة sig معدومة، وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبين مستوى الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة وما ينبغي أن يكون.

2-2-2- تحليل نتائج الدراسة

من أجل تحليل ومناقشة نتائج الدراسة سيتم تناول كل العبارات المتعلقة بتقييم مستوى الأداء المالي من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفق ما يلي:

الجدول رقم (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لعبارات الاستمارة

المؤشرات المالية	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب حسب درجة الأهمية لكل مؤشر
مؤشرات التوازن المالي	1- تغطي الأموال الخاصة بشكل كاف استثمارات المؤسسة.	3.63	1.070	4729.	2
	2- تغطي الخصوم غير المتداولة بشكل كاف استثمارات المؤسسة	3.12	1.100	35.25	3
	3- توفر الموارد المالية الدائمة التغطية الكافية لتمويل احتياجات دورة الاستغلال	3.88	0.976	25.15	1
المجموع		3.54	1.04	29.37	3
نسب السيولة	4- تسهم الأصول الجارية في تغطية الخصوم الجارية عدة مرات خلال دورة الاستغلال	3.50	0.672	19.2	1
	5- يتم تسديد الالتزامات قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة	3.91	0.777	19.87	2
	6- تتوفر المؤسسة علي سيولة مالية جاهزة وكافية لتسديد الديون قصيرة الأجل	4.13	0.833	20.16	3
المجموع		3.84	0.76	19.79	1
	7- يوجد توافق كبير بين رقم الأعمال المحقق وبين الأصول غير الجارية خلال الدورة	3.53	0.879	24.90	2
	8- يتم استغلال كل المخزون عدة	3.38	1.100	32.54	5

نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة

د.بن البار موسى، ط.بوساق أمين جامعة المسيلة

				نسب النشاط
3	27.04	0.998	3.69	9- تحصل المؤسسة ذممها المالية من الزبائن في مواعيد استحقاقها
1	18.36	0.740	4.03	10- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحصيل ذممها المالية لدى زبائنها
4	31.49	0.907	2.88	11- تستفيد المؤسسة من استغلال ديون الموردين في مختلف أنشطتها
2	26.28	0.92	3.50	المجموع
2	34.48	1.338	3.88	12- تعمل المؤسسة على تخفيض تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج
4	44.82	1.318	2.94	13- تعمل المؤسسة على تخفيض تكلفة اليد العاملة المباشرة
3	35.75	1.062	2.97	14- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحقيق عائد على الأموال المتاحة لديها من المساهمين
1	34.23	1.058	3.09	15- تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة في تحقيق عائد على الأموال المتاحة لديها من الديون طويلة الأجل
5	37.08	1.194	23.2	المجموع
5	53.9	1.078	2.00	16- تعتمد المؤسسة بشكل كامل على الأموال المقترضة في تمويل أصولها
3	31.91	1.066	3.34	17- تسهم الإيرادات في تغطية الفوائد المستحقة على المشروع بشكل كاف
2	29.56	1.091	3.69	18- تتميز المؤسسة بقدرتها الكبيرة
				نسب الرفع

				المالي
				على تمويل استثماراتها
4	32.70	1.135	3.47	19- توجد سهولة كبيرة لدى المؤسسة في الحصول على قروض إضافية
1	23.87	0.888	3.72	20- تتميز المؤسسة بتعاملها بمرونة مع الدائنين.
4	32.40	1.05	3.24	المجموع
			3.43	المتوسط العام

المصدر: مستنتجة اعتمادا على بيانات الاستمارة باستخدام برمجية SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم متوسطات إجابات المستجوبين تفوق قيمة المتوسط المعياري،

وسيتم التطرق إلى مختلف عناصر هذا الجدول بالترتيب حسب درجة تأثيرها:

- ❖ تشير بنود نسب السيولة إلى أن المؤسسات محل الدراسة لديها مقدرة كبيرة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقد، ومواجهة أخطار سداد الالتزامات الجارية المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة، وذلك خلال فترة قصيرة.
- ❖ أما بنود نسب النشاط فتدل على تمتع المؤسسات محل الدراسة بقدر كبير في تحصيل ذممها المالية لدى زبائنها، وتمويل استثماراتها، وفاعلية سياسة الائتمان والتحصيل، وكفاءتها في إدارة أصولها من المخزونات وإبقائها ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، بينما لا تقوم باستغلال ديون الموردين في مختلف أنشطتها المالية
- ❖ كما تشير بنود المحور الأول التقارب القيمي والزمني بين الموارد المالية واستغلالها واستعمالها، كما تجد صعوبة من ناحية تغطية الخصوم الغير متداولة في مختلف استثماراتها.
- ❖ وأما فيما يتعلق بنسب الرفع المالي فإن المؤسسات محل الدراسة لديها مرونة عالية في تعاملها مع الدائنين، وكذا تمويل استثماراتها دون الاعتماد بشكل كامل على الأموال المقترضة. في تمويل أصولها كما توجد صعوبة في الحصول على قروض جديدة، كما لا تسهم الإيرادات في تغطية الفوائد المستحقة على المشروع.
- ❖ بينما نجد أن بنود نسب الربحية تدل على أن المؤسسات محل الدراسة ليس لديها كفاءة عالية في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من الأموال المقترضة الطويلة الأجل وتحقيق عائد على تلك الأموال، كما أنها تعمل على تخفيض تكلفة اليد العاملة المباشرة.

وبناء على النتائج السابقة فإن المؤسسات محل الدراسة لديها قدرة كبيرة في تحقيق سيولة مالية عن طريق أصولها الجارية لتغطية ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها، وفعاليتها في استخدام مواردها المالية المتاحة لها، وقدرتها على الاستخدام الأمثل لأصولها لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وهذا ما أدى إلى تحسين وتحقيق توازن مالي، واعتمادها على التمويل الذاتي دون الاعتماد على القروض بشكل كبير.

II- خاتمة

استنادا لما تم عرضه في الجانب النظري من المفاهيم المرتبطة بالأداء المالي، وتحليل البيانات التي تم جمعها في الجانب التطبيقي من ميدان الدراسة من أجل اختبار الفرضية البحثية ومن ثم الإجابة على الإشكالية سيتم في خاتمة هذه الدراسة عرض النتائج التي تم التوصل لها والاقتراحات المنبثقة من خلالها.
أولاً: عرض نتائج الدراسة

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى نتائج الدراسة الميدانية وفقا للفرضية البحثية:

H₁: تحقق المؤسسات محل الدراسة مستوى أداء مالي مقبول عند مستوى 0.05%.

أكدت نتائج اختبار هذه الفرضية إلى قبول الفرضية البحثية على أساس أن المؤسسات محل الدراسة تحقق مستوى أداء مالي مقبول، مما يدل على أن أغلب مؤشرات الأداء المالي تشير إلى أن المؤسسات محل الدراسة لها قدرة في تحقيق سيولة مالية عن طريق أصولها الجارية لتغطية ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها، وفعالية في استخدام مواردها المالية المتاحة، بالإضافة إلى القدرة على الاستخدام الأمثل لأصولها لتحقيق أكبر حجم من المبيعات.

ثانياً: الاقتراحات

من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها وبناء على ما تم تناوله في الفصل النظري نقوم بتقديم الاقتراحات التالية:

✓ العمل على تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة دون الاعتماد على مصادر تمويل اضافية .

✓ الاستفادة قدر الامكان من ديون الموردين والاستغلال الامثل في مختلف عملياتها من خلال استثمارها او توسيع أنشطتها .

✓ تدنئة تكاليف اليد العاملة المباشرة من اجل تحقيق أكبر معدل للربحية.

- ✓ ضرورة قيام المؤسسات محل الدراسة على تطوير أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، من خلال تطبيق نظم تساهم في تحقيق أدائها المتميز، وتعزيز مركزها المالي وديمومة بقائها ونجاحها في بيئة الأعمال.
- ✓ العمل باستمرار على تقييم أدائها المالي للوقوف على مختلف الاختلالات التي قد تتعرض لها، بالإضافة إلى التعرف على مكانتها في السوق من أجل تحقيق الاستقرار والصمود في بيئة أصبحت تمتاز بالتغير والتطور المستمر في أساليب وتقنيات العمل، التي نتجت عن التطور الواسع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات.

IV - الإحالات والمراجع

- ¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية: دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 60.
- ² عبد الغني دادان، محمد الأمين كمامي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المالي المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس، 2005، ص 304.
- ³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 45.
- ⁴ أسماء قشيش، دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص 21.
- ⁵ هاني العمري، منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد 2، العدد 3، 2009، ص 18.
- ⁶ مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 32.
- ⁷ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.
- ⁸ ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص 25.
- ⁹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 84.
- ¹⁰ ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سابق، ص 25.
- ¹¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل مالي - الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 51.
- ¹² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 83.
- ¹³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 86-88.
- ¹⁴ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، الطبعة الثالثة، ص 157.

نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة
د.بن البار موسى، ط.بوساق أمين جامعة المسيلة

¹⁵ بن عيسى بن علي، قرش عبد القادر، دور التحليل باستخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي العلمي الأول حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية: أثره وأهميته في رفع فعالية أسواق رأس المال وجذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 14/13 ديسمبر 2016. ص 08. بتصرف.

¹⁶ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، 361.

¹⁷ بن علي بن عيسى، عبد القادر قرش، مرجع سابق، ص 09. بتصرف.

¹⁸ أحمد عبد الله اللوح، جمال الدين المرسي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 171.

¹⁹ أسماء قشيش، مرجع سابق، ص ص 67-68. بتصرف

²⁰ إسماعيل إسماعيل وآخرون، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، الطبعة الثانية، ص 255.

²¹: حسب إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم، أنظر الملحق رقم 01،

الملحق رقم (01): إحصائيات المؤسسات بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة

المناطق الصناعية		
العدد الاجمالي للمؤسسات	274	%
عدد المؤسسات التي تشتغل	102	37.23
عدد المؤسسات التي لا تشتغل	172	62.77
المساحة الاجمالية للمؤسسات (م ²)	784,807.00	%
المساحة الاجمالية للمؤسسات التي تشتغل (م ²)	597,222.00	76.10
المساحة الاجمالية للمؤسسات التي لا تشتغل (م ²)	187,585.00	23.90
عدد القطع الاجمالي	313	%
عدد القطع المستغلة	114.50	36.58
عدد القطع الغير المستغلة	198.50	63.42

نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة
د.بن البار موسى، ط.بوساق أمين جامعة المسيلة
